

اتحاد الغرف التجارية يحذر من مخاطر تأجيل الانتخابات الاقتصادية

والازدهار الاقتصادي وترسيخ مفاهيم الديمقراطية وترسيخ الوحدة الوطنية.. وقال إن القطاع الخاص مع إجراء الانتخابات النيابية في موعدها باعتبارها استحقاقاً دستورياً وحققاً مكفولاً للشعب، ويجب احترام الدستور والقانون من قبل الجميع.. داعياً منظمات المجتمع المدني إلى أن تكون عند مستوى المسؤولية في دفاعها عن حقوق الشعب، ومن ذلك اختيار ممثليه في البرلمان.

حذر رئيس مجلس إدارة الغرفة التجارية والصناعية بأمانة العاصمة محمد صلاح من الانتفاخ على القانون والاستحقاق الدستوري والآثار التي ستترتب على تأجيل الانتخابات محلياً وإقليمياً ودولياً، مشيراً إلى أن أي تأجيل سيؤدي إلى تراجع اليمن في الجانب الديمقراطي.

مؤكداً أن إجراء الانتخابات هي الخيار الأمثل للاستقرار



الأثنين: 1 / 3 / 2011م
الموافق: 28 / محرم / 1432هـ
العدد: (1536)

منظمات مدنية: التعديلات الدستورية مطب جماهيري

هل بدأت أحزاب المشترك في الانتحار؟!!

حسين علي الخلقي

أتمنى أن تشارك أحزاب المشترك في الانتخابات البرلمانية (الرابعة) لكي نعرف حجمها الحقيقي في الساحة.. لأننا متأكدون أنها لم تعد تمتلك تلك الشعبية التي مكنتها في الانتخابات النيابية الأخيرة ٢٠٠٣م حيث أن أحزاب المشترك تواصل تدهورها السريع نحو الإفلاس، ومن لا يصدق ذلك فعليه المقارنة، فمن الانتخابات البرلمانية الأولى ١٩٩٣م ثم حجمها الأقل في انتخابات ١٩٩٧م ثم بداية الانهيار في انتخابات ٢٠٠٣م والآن في هذه الانتخابات كانت النتيجة ستكون شبه طبيعية لحجم هذه الأحزاب التي لن يتجاوز حصولها على العشر إلى الخمس عشرة دائرة والتي سيأتي حصولها على هذا العدد ليس بسبب شعبيتها بل بسبب استغلالها للخلافات التي تحصل في بعض الدوائر بين أعضاء المؤتمر..

أمر طبيعي أن تحصل أحزاب المشترك على العدد القليل من المقاعد وذلك نتيجة حجمها الضعيف في الساحة وهذا يحتم عليها الوقوف أمام ذلك ومراجعة مواقفها لكي تعرف السبب وتعالج أخطاءها لأنه ليس من العيب أن تخطئ، بل العيب هو استمرارها في الخطأ، وأن تكابر وتهرب من فشلها لتحاول إفشال الديمقراطية وحرمان الشعب من حكم نفسه بنفسه، حيث أن من أخطأها الخطأ الذي قام به حزب الإصلاح في مقاطعة الاستفتاء على الدستور في عام ١٩٩٦م وكذلك خطأ الحزب الاشتراكي في مقاطعة الانتخابات ١٩٩٧م فلماذا الاستمرار في تكرار الأخطاء.

أما الخطأ الجسيم الذي ارتكبه أحزاب المشترك مؤخراً فهو الدعوة لهبة شعبية لكي يطالب الشعب في حرمان نفسه من ممارسة حقه الدستوري المشروع الانتخابات البرلمانية، فأى عقل سيطالب بحرمان نفسه من ممارسة حق من حقوقه..

نعم من حق أي شخص أن يقاطع لكن ليس من حقه أن يعرقل أو يمنع شخصاً آخر من ممارسة حق من حقوقه المشروعة دستورياً وقانوناً لأن حريتك تنتهي عندما تبدأ حرية الآخرين، فإذا حررتك حرراً في حقوقك فلست حرراً في حقوق الآخرين فهم أحرار مثلك يقررون ويعملون ما يشاؤون تحت سقف الثوابت الوطنية والدستور والقانون.

أما إذا كان هدف المشترك إيصال البلاد إلى فراغ دستوري فإنهم يرتكبون جريمة كبيرة شعناً في حق الوطن والشعب، لذلك وبلاشك فإن الشعب سيهب رجل واحد للدفاع عن الوطن وسيمارس حقوقه الديمقراطية المشروعة «الانتخابات» في موعدها المحدد ٢٧ إبريل ٢٠١١م.

من الطبيعي أن يكون اختيار الشعب للمؤتمر الشعبي العام صاحب الرصيد الوطني الكبير والذي يواصل العمل في سبيل تحقيق الأدهار والتطور والنماء لشعبنا من خلال توفير الأمن والاستقرار في ظل الثورة والجمهورية والوحدة والديمقراطية، وسيظل صفاً واحداً مع قيادتنا السياسية الحكيمة بزعامة فخامة الأخ علي عبدالله صالح رئيس الجمهورية حتى يتجاوز كل الصعوبات والعراقيل بما فيها القضاء على الفقر والبطالة والفساد وأعداء الثورة والوحدة والديمقراطية.

ولن يكون شعبنا العظيم كما يريد الواهمون عوناً لهم في تحقيق مآربهم الدنيئة المتمثلة في القضاء على الديمقراطية وزعزعة الأمن والاستقرار للوصول لحلمهم الخائب (الفوضى الخلاقة) كما في مخيلتهم المريضة وكما يريد أعداء الوطن.

ويتضح أن أحزاب المشترك تنفذ أجندة مخطط خارجي للإطاحة بالوطن لكي يكون صيداً سهلاً لأعدائه، وهيئات لهم ذلك، لأن هذا هو المستحيل بعينه ولا يمكن لأي مواطن شريف أن يسمح بذلك.

فهل بدأت أحزاب المشترك في الانتحار السياسي؟ أم أنها تعود إلى رشدها لأن قاتل نفسه في نار جهنم خالداً مخلداً فيها، والإجابة على هذا السؤال لدى قيادات المشترك أم أن الإجابة هذه المرة ستكون من قواعد المشترك التي مازلنا نأمل ونتوقع أنها أعقل من قيادتها التي صارت تتخبط؟!



وصف عدد من قادة المنظمات المدنية مشروع التعديلات الدستورية بأنه خطوة متقدمة سيغطي العملية السياسية والديمقراطية أبعاداً تاريخية.. معتبرين هذا المشروع جريئاً وشجاعاً كونه سيجعل من البرلمان القادم برلماناً احترافياً، ومن الحكم المحلي واسع الصلاحيات عاملاً أساسياً وانطلاقة استثنائية نحو التكامل التنموي والنهوض الاقتصادي.

مؤكدين في تصريحات له الميثاق «التعديلات التي سبق لفخامة الأخ الرئيس أن وعد بها وأوفى من خلال تقديمها للبرلمان.. فألى الحصيلة..»

استطلاع / عبدالكريم المدي

خطوة ممتازة وتخدم التنمية والمجتمع. وقال: فيما يخص التعديل الذي سيغطي المرأة (٤٤) مقعداً في البرلمان مضافة لـ (٣٠١) مقعد هذه خطوة متقدمة في المشهد الديمقراطي والسياسي اليمني، حيث ستمكن المرأة من الاندماج الكامل في المجتمع والحياة السياسية، كما سيساعد هذا التعديل على المشاركة الفاعلة في المجتمع وفي صناعة القرار.

أما التعديل الخاص بالحكم المحلي واسع الصلاحيات وتطوير النظام السياسي فمقال المجيدي: أنا مع إعطاء أعضاء المجالس المحلية صلاحيات واسعة باعتبار ذلك وسيلة وخطوة كبيرة سيكون لها دور وتأثير كبير في حصول المجتمع المحلي على ما يحتاجه من مشاريع، وهذا ما سينعكس إيجاباً على التنمية بكل اتجاهاتها.

لافتاً إلى أن من يمثلون السلطة المحلية هم اعرف باحتياجات مناطقهم وطبيعتها الأمر الذي يسهل إيجاد المشاريع الناجحة.. وهذا من شأنه ان يساهم مساهمة فاعلة في تطوير المجتمع المحلي.

مؤكداً بأنه مع هذا التعديل الذي يخدم المصلحة العامة، لكنه تساءل عن نوعية الصلاحيات وهل سيتم الإشارة إليها بنقاط محددة وواضحة.

الاتجاه الصحيح

> من جانبه اعتبر الحقوقي والنقابي علي الجعلي - رئيس منظمة مكافحة الاتجار بالبشر - التعديلات الدستورية الخاصة بإعطاء المرأة حقها وتمكينها من المشاركة في البرلمان بـ (٤٤) دائرة انتخابية خطوة تصب في الاتجاه الصحيح وعادلة.

مضيفاً أن إعطاء المرأة (٤٤) مقعداً في البرلمان وتمكينها من المشاركة في الحياة السياسية خطوة جيدة، وها هي القيادة السياسية نفى بوعودها في تمكين المرأة من الوقوف بثقة إلى جانب أخيها الرجل في بناء الوطن والمشاركة في صناعة القرار.

ذيبان: مشروع التعديل يخدم التنمية وتطوير النظام السياسي



المجيدي



الصوفي

الصوفي: التعديلات ستفتح الطريق أمام المرأة وتجعل البرلمان احترافياً

المجيدي: خطوة متقدمة في المشهد السياسي

الجعلي: ستمكن المرأة من الوقوف بثقة إلى جانب أخيها الرجل

فخامة الاخ علي عبدالله صالح رئيس الجمهورية. وقال: نأمل بعد البيت في التعديلات قيام قيادات السلطة المحلية بتحمل كافة مسؤولياتهم والعمل على نهوض مجتمعاتهم المحلية في كافة المجالات والعمل على حماية الحقوق العامة والخاصة وحفظ الأمن والاستقرار.

يعطيها حقها

وفيما يخص إعطاء المرأة (٤٤) مقعداً في البرلمان قال ذيبان: في اعتقادي أن هذه خطوة تاريخية، وأي حزب أو تنظيم سياسي لا يباركها فإنه كيان غير قابل للتطور، فتمكين المرأة من التواجد في مجلس النواب بهذا العدد سيغطيها حقها.

> وفي السياق ذاته أكد عضو المجلس العام لنقابة المحامين اليمنيين المسؤول الإعلامي والثقافي للنقابة المحامي فيصل المجيدي بأن التعديلات

في طريقه للتنفيذ على أرض الواقع، وهذا ما يؤكد حقيقة وإيجابية التوجه من قبل القيادة السياسية.. لقد أسعدنا كثيراً مشروع التعديل بشكل عام بما فيه التعديل الخاص بتمكين المرأة من المشاركة الفاعلة في مجلس النواب من خلال تخصيص ٤٤ مقعداً لها.

وأضاف: لقد أوفى فخامة الاخ علي عبدالله صالح رئيس الجمهورية بوعده، كما عهدناه دائماً، سواء فيما يخص المرأة، أو فيما يخص الحكم المحلي واسع الصلاحيات والبدء الفعلي بتنفيذه على الواقع من خلال تقديم مشروع التعديل للبرلمان، وهذا في الحقيقة، سيخدم التنمية في المجتمعات المحلية، وستصبح المشاريع في المديرية والمحافظات بيد أبنائها وممثلهم في السلطة المحلية.

وتمنى الحقوقي ذيبان أن يقوم ممثلو المجالس المحلية بكامل واجباتهم ومسؤولياتهم التي يحتهم عليها

> بدايةً قال الاخ أحمد الصوفي- أمين عام المعهد اليمني لتنمية الديمقراطية: إن التعديلات الدستورية ستعطي العملية الانتخابية أبعاداً سياسية وتاريخية من شأنها أن تطور النظام السياسي وتعطي المنظومة الديمقراطية دفعةً لتتكامل فيما بينها أولاً، وثانياً ستفتح الطريق أمام فئة ضرورية وهي قطاع المرأة.

مؤكداً أن هذا التعديل الدستوري الى جانب أنه سيطور المنظومة السياسية برمتها سيجعل في الوقت ذاته من خارطة البرلمان القادم أكثر تميزاً ونوعية وشمولاً لكل وأهم الفئات الاجتماعية.

وقال: أرى أنه وبالإضافة الى هذه الخطوات الجريئة والشجاعة ان تمثل مؤسسات المجتمع المدني والأحزاب والقوى السياسية التي تؤمن بالديمقراطية وهذا الأمر سيجعل من البرلمان القادم برلماناً احترافياً أفضل بكثير من الصيغة الراهنة وغيرها من الصيغ السابقة.

أما الملاحظة التي ارى ضرورة الحذر منها فهي - كما يؤكد الاستاذ أحمد الصوفي بقوله: إنه في حال دخول الأحزاب والقوى السياسية المعارضة الانتخابات البرلمانية القادمة أن يكون أول قرار هو مشاركة المرأة فيها وتمكينها من التمثيل في البرلمان وفي جميع الدوائر وجميع الأحزاب والتنظيمات السياسية كي لا يتحول المؤتمر الشعبي العام الى الحزب الوحيد الذي يدافع عن حضور المرأة في البرلمان والحياة السياسية والوظيفية وبقية الأحزاب تناهضها بأبنائية سياسية اختبرنا أنها لا تنفيذ.

يخدم التنمية

> إلى ذلك قال أمين عام نقابة المحامين بمحافظة عدن صالح أحمد ذيبان: إن مشروع التعديلات الدستورية التي تقدم بها المؤتمر الشعبي العام إلى البرلمان ستلقى قبولاً وارتياحاً كبيراً في أوساط المجتمع، وهذا في الحقيقة مطلب قديم للناس، نراه اليوم

لقد مثل تأسيس الجمعية نقطة مضيئة وعلامة فارقة خاصة وأن من يقودون المشروع الى حيز الوجود وإخراجه الى النور أهل للثقة وجديرون بإعادة الاعتبار للجمعيات السكنية والتي فشلت بسبب الصراع على الأراضي وحمل الأسعار الخيالية والتكاليف الباهظة للبناء.. لكن ما يميز جمعية ١٧ يوليو أنها ظهرت كاهتمام مؤتمري خالص لتكون كغيرها من الجمعيات السكنية الصادقة التي تبحث عن حلول ناجعة بالتعاون مع عدد من الهيئات الحكومية ومنها هيئة الأراضي والتخطيط العمراني لحل مشكلة الإسكان للتخفيف من الأعباء الاقتصادية التي ترهق كاهل المواطن.. وذلك انطلاقاً من أهداف ومحددات البرنامج الانتخابي لفخامة الأخ علي عبدالله صالح رئيس الجمهورية رئيس المؤتمر سواء عبر دعم هذه الجمعيات أو التوجه نحو بناء المزيد من مدن «الصالح» السكنية لذوي الدخل المحدود.. للإسهام الفاعل في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية وغيرها.

مدينة 17 يوليو السكنية

ويسعى الاخوة في مجلس إدارة جمعية «١٧ يوليو» والهيئة الإدارية الى ترجمة آمال وأحلام أعضاء الجمعية الى الواقع العملي.. وبهذا الخصوص قال الاخ محمد مجاهد السماوي أمين عام الجمعية: إن طموحاتنا كبيرة فهي لا تقتصر على إيجاد الأرض فقط كما هو الحال بالنسبة لبعض الجمعيات بل والعمل من أجل إيجاد مدينة «١٧ يوليو» السكنية للأخوة موظفي الأمانة العامة للمؤتمر.. بتكاليف ميسرة وعن طريق التقسيط المريح لفترات تتراوح ما

أمين عام جمعية «17 يوليو» السكنية:

قطعنا شوطاً كبيراً.. وهيئة الأراضي تبذل جهوداً لإخراج المشروع إلى حيز الوجود

شوط كبير

ويضيف أمين عام جمعية «١٧ يوليو» السكنية وبهذا تكون قد قطعنا شوطاً لا بأس به.. ولدينا ثقة ويفضل تعاون الجميع سنتمكن من إنجاز هذا المشروع ليشكل إضافة إلى إنجازات فخامة الاخ رئيس الجمهورية - حفظة الله - الشامخة في يمن ٢٢مايو المجدي.

خطوات مستقبلية

وعقب استلام الأرض من هيئة الأراضي، هناك لاشك خطوات أخرى سيتم اتخاذها واتباعها. وقال الاخ محمد السماوي: إن الجمعية قد قامت -أيضاً- بإجراء عدد من اللقاءات والتباحث والدراسات مع مجموعة من الشركات وذلك لبناء المدينة السكنية بمدينة «١٧ يوليو» بتكاليف ميسرة بالتنسيق المريح، وكان أفضل ما تم تقديمه هو من قبل إحدى الشركات الخارجية التي أبدت استعدادها لبناء المشروع السكني بالنمط المعماري اليمني وبأساط تبدأ من (١٠٪) عند البناء لكل وحدة سكنية كضمان وتترواح ما بين (٦٠-١٢٠) دولاراً شهرياً كل حسب المساحة، أي أن القسط الشهري سيكون نصف الأيجار الشهري للبيت الذي يدفعه عضو الجمعية ونعتقد أن هذا العرض هو الأفضل والمريح للموظفين وأعضاء الجمعية.. مؤكداً أن تنفيذ المشروع سيسهم في حل مشكلة السكن لعدد كبير من ذوي الدخل المحدود، وهذا ما تتطلع إليه قيادة الجمعية.



السماوي

تم العمل على إجراء عملية الفرز فيها بين أراضي الدولة والمواطنين والتأكد من خلوها من أي اشكالات، إضافة الى أنه تم إسقاط المخطط العام بصورة جوية وإجراء المسح الشامل للموقع وتحديد مساحته.. كما قامت اللجنة المكلفة من خلال مندوب الاستثمار بتحديد النطاق الجغرافي للموقع بشكل عام ورفع تقريرها التفصيلي مشفوعاً بالأراء والمقترحات والخطوات الاجرائية المطلوبة لحجز الموقع ومنع أي تصرفات فيه تمهيداً لتسليمه للجمعية من قبل الاستاذ يحيى دويد رئيس الهيئة الذي يبذل جهوداً كبيرة من أجل إنجاز هذا المشروع وإخراجه الى النور..وتنق ثقة كاملة أن حرص واهتمام الاستاذ يحيى دويد سيغطي ثماره قريباً باستكمال الإجراءات التنفيذية وتسليم الموقع لبدء تنفيذ الخطوات الأخرى على صعيد تحقيق هذا المشروع الذي يعتبر حلماً لأبناء وموظفي الأمانة العامة.

جمعية «17 يوليو» السكنية حملت على عاتقها منذ 29 من مارس 2008م أحلام وآمال العديد من العاملين في الأمانة العامة للمؤتمر الشعبي العام، الذين يتطلعون الى التخلص من ضنك الأيجار والمستأجرين والحصول على السكن المناسب مثل ذوي الدخل المحدود.. انطلاقة حملت معها الآمال والأحلام لموظفين لا يستطيعون القيام بشراء الاراضي أو البناء أو شراء البيوت الجاهزة

كتب/ عماد الخطابي

رئيس المؤتمر الشعبي العام بقطعة أرض لإقامة مساكن لأعضاء الجمعية. تم العمل على تحديد الموقع المناسب بمنطقة منته مديرية بني مطر - بالتعاون مع فرع الهيئة بمحافظة صنعاء، كما

بين (٥-١٧) عاماً.. وعن الخطوات التي قطعها الجمعية خلال الفترة الماضية أشار الاخ محمد السماوي الى أنه وبالتعاون مع فريق هيئة الأراضي والمساحة والتخطيط العمراني وعملاً بالتوجيهات السديدة من رئيسها الاستاذ يحيى دويد وبعد حصولنا على توجيه من الوالد فخامة الرئيس علي عبدالله صالح رئيس الجمهورية